العرب
الأحد 2020/05/17
السنة 42 العدد 11705

تهاوي أسعار النفط يضاعف الضغوط على مصطفى الكاظمي

تراكم الخسائر في عائدات الدولة يحد من قدرة العراق على مواجهة داعش

من المتوقع حدوث انفجار مبكر للاحتجاجات الشعبية في وجه رئيس الوزراء العراقي الجديد مصطفى الكاظمي، الذي لا يمتلك بيده الكثير من الأوراق في ظل ضغوط وباء كورونا وتهاوي أسعار النفط التي تهدد قدرات البلاد على مواجهة تحديات اقتصادية وسياسية وأمنية، وخاصة مواجهة داعش، في وقت ينتظر أن تستمر فيه الأحزاب الطائفية في ابتزازه لتحصيل مكاسب خاصة بها أو بحليفتها إيران.

الكاظمي أمام تحدي استرضاء الشارع

بغداد – يعتبر تشكيل حكومة عراقية جديدة، بقيادة رئيس جهاز المخابرات السابق مصطفى الكاظمي بعد أشهر من الاضطراب السياسي، إنجازا، إلا أن رئيس الوزراء الجديد مقبل على مهمة جسيمة في ظل التداعيات الاقتصادية الكبيرة التي خلفها وباء كورونا على البلاد والأزمة النفطية التي تهدد عائدات العراق.

لكن، وبغض النظر عن مدى تماسك إدارة الكاظمي، سيصعّب الوضع الاقتصادي العراقي المتدهور الذي تفاقم بسبب الأزمة الصحية وصدمات سوق النفط الناتجة عنها الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويخلق تحديات أمام إدارة الأمن المحلي والخارجي.

ويكمن التحدي الأساسي الذي ستواجهه الحكومة الجديدة في سنة 2020 في إنقاذ الاقتصاد العراقي المنهك من الانهيار التام مع تفاقم الضغوط المالية التي يسلطها فايروس كوفيد – 19، وذلك حسب ما ذهبت إليه إميلي هوثورن محللة شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقريرها على موقع ستراتفور الأميركي.

ويعتمد العراق على عائدات النفط والغاز، حيث تشكّل مبيعات النفط الخام 90 في المئة من الإيرادات الحكومية.

> من غير المحتمل أن تفرض الحكومة الجديدة إصلاحات شاملة، حيث تسعى كل مجموعة في النظام الطائفي إلى الحفاظ على حصتها في السلطة السياسية والاقتصادية

قبل ظهور كوفيد – 19، توقعت الحكومة بالفعل عجزا في الميزانية يبلغ حوالي 42 مليار دولار في 2020. وكان هذا الرقم يعتمد على أسعار خام برنت التي كانت تحوم حول 56 دولارا للبرميل. ولكن، ومع هبوط أسعار النفط إلى حوالي 30 دولارا للبرميل بسبب انخفاض الطلب عليه، يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد العراقي بنسبة 4.7 في المئة هذا العام، بينما يتوقع البنك الدولي انكماشا أكثر حدة بنسبة 9.7 في المئة. ومع ذلك، من المرجح أن تتجاوز الأزمة في العراق هذه التوقعات، حيث تستند إلى سيناريو متفائل من تفشي المرض.

وأفضل ما يمكن للحكومة أن تأمل في تحقيقه هو الحفاظ على الوضع كما هو لضمان عدم تأثير الاستقرار المالي المتدهور على الاستقرار الاجتماعي.

ويبقى التعافي السريع أمرا غير محتمل حيث تحرم صدمات أسعار النفط الناجمة عن الوباء بغداد من مصدر إيراداتها الأساسي وتكشف عن أوجه القصور الاقتصادي في البلاد.

لذلك، يتوقف نجاح حكومة الكاظمي على إبقاء الاقتصاد طافيا دون ارتفاع حاد في معدلات البطالة، والتضخم، أو انهيار احتياطي النقد الأجنبي، وتصاعد نسبة الفقر في البلاد.

وستستجيب الحكومة العراقية لهذا الضغط الاقتصادي بإعادة إحياء المفاوضات الراكدة وخفض الأجزاء الحساسة سياسيا من الميزانية، مثل رواتب موظفي الدولة والقطاع العام.

ودفع انخفاض عائدات النفط الحكومة إلى التفكير في تخفيض أجور القطاع العام في العراق التي تضخمت على مدى السنوات العشرين الماضية وتشكل الآن حوالي ثلث نفقات الدولة. وتكلّف المدفوعات الإضافية المقدمة للعمال الذين يتقاضون رواتب 36 مليار دولار، وتضاعف هذا المبلغ 10 مرات خلال 15 سنة.

كما تحاول الحكومة حثّ إقليم كردستان العراق شبه المستقل على تسليم عائدات النفط في مناقشات الميزانية الجارية مع حكومة الإقليم. ومع تزايد رغبة بغداد وأربيل في الحصول على العائدات لموازنة ميزانياتهما غير المستقرة، يمكن أن تفتح الأزمة الصحية بابا للتسوية بين الاثنين.

كما أعطت الحكومة الجديدة الأولوية لمراجعة كيفية منح العراق تراخيص لشركات النفط الدولية من أجل زيادة حصة بغداد من المرابيح. وقدمت إدارة الكاظمي مشروعا جديدا لقانون شركة النفط الوطنية في البلاد، الذي يحدد شروط إنتاج الطاقة وتطويرها.

وفشلت الحكومات العراقية السابقة في حل هذه القضية التي ستناقش في البرلمان وخارجه. ولكن، وبما أن صادرات النفط تكاد تكون المصدر الوحيد للدخل العراقي، تبقى لبغداد مصلحة في مضاعفة ما تحصل عليه ضمن الاتفاقيات مع الأطراف الخارجية.

وفي وقت يسلب فيه انخفاض أسعار النفط بغداد من مصدر عائداتها الأساسي، سيتوقف نجاح الحكومة العراقية الجديدة على الحفاظ على استقرار البلاد الاقتصادي والسياسي والحد من تدهوره.

وستجبر الحركات الاحتجاجية الحكومة على تبني إصلاحات سياسية محدودة والحفاظ على شبكة الأمان الاقتصادي الأساسية في البلاد.

ودعا متظاهرون مناهضون للحكومة إلى إصلاح شامل يطال النظام السياسي العراقي، بما في ذلك تغيير قانون الانتخابات لتنظيم انتخابات مبكرة.

واندلعت الاحتجاجات نتيجة لجملة من المخاوف الاقتصادية ومطالب المواطنين العراقيين الشباب الذين يشكلون نسبة هائلة من السكان (لا تتجاوز أعمار 60 في المئة من سكان البلاد 24 سنة).

ومن غير المحتمل أن تفرض الحكومة الجديدة إصلاحات شاملة، حيث تسعى كل مجموعة في النظام الطائفي إلى الحفاظ على حصتها في السلطة السياسية والاقتصادية. وستزيد التحديات الاقتصادية المتزايدة التي يواجهها العراق من تقويض قدرة حكومته على منع عودة تنظيم الدولة الإسلامية في جميع أنحاء البلاد.

وأدت المخاوف من انتشار فايروس كورونا المستجد في صفوف القوات العسكرية العراقية والدولية إلى إلغاء التحالف، الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم "داعش"، بعض الأنشطة في الأشهر الأخيرة أو تعليقها.

لكن الارتفاع الأخير في هجمات التنظيم في بغداد ومناطق أبعد يشير إلى أن الجماعة تمثل تحديا مستمرا للحكومة العراقية والاستقرار الشامل في البلاد.

ولأن أسعار النفط تبقى منخفضة، سيعيق تراكم الخسائر في عائدات الدولة في نهاية المطاف، قدرة العراق على تمويل قواته المسلحة وتجهيزها وتدريبها على مكافحة الإرهاب.

ويقول مراقبون إن أزمة التمويل ستحد من قدرات الكاظمي على التحرك في اتجاه التقليص من نفوذ الميليشيات الموالية لإيران، التي تستفيد من الفوضى وحالة عدم الاستقرار لفرض أجندة طهران التوسعية بالبلد، فضلا عن ضبط فوضى السلاح في البلاد وإخضاع الميليشيات المسلحة لسلطة الدولة. وقد اتضحت جدية الكاظمي في تحدي النفوذ الإيراني داخل العراق ولو بشكل أولي، من خلال إعادة الاعتبار للجنرال عبدالوهاب الساعدي وجعله قائدا لجهاز مكافحة الإرهاب، وهي خطوة تستهدف تقويض نفوذ الميليشيات وتحرير مؤسسات الدولة من هيمنتها.

وكان قرار إعادة الساعدي إلى الخدمة وترقيته ليتسلم قيادة أهم تشكيل عسكري نظامي ظهر في العراق بعد 2003، من بين الحزمة الأولى التي أطلقها الكاظمي عقب إنهائه الاجتماع الأول على رأس وزارته التي يبلغ عمرها يومين فحسب.

ومع ذلك يبقى نجاح الكاظمي في هذا الجانب مرهونا بخيارات بالغة الصعوبة تتضمّن محاسبة شخصيات نافذة من مسؤولين كبار في الدولة وقادة ميليشيات شيعية، وهو أمر غير واقعي بالنظر إلى ما تمتلكه تلك الشخصيات من نفوذ وسلطات قد تتجاوز سلطة رئيس الوزراء نفسه.

الغنوشي والنهضة.. وخسارة أوراق المناورة

صغير الحيدري
صحافي تونسي

فتح بيان حركة النهضة الإسلامية الأسبوع الماضي الباب أمام الحديث عن التجاذبات السياسية وتغير موازين القوى داخل البرلمان التونسي حيث تتوجس الحركة من تشكيل "كتلة وطنية" يجتمع فيها مناوئوها لحشرها بعيدا عن دوائر الحكم.

وبعد أن نجحت في تجاوز أزمة كورونا العاصفة، من المتوقع أن تشهد تونس زخما كبيرا داخل البرلمان سيفضي في نهاية المطاف إلى إعادة رسم الخارطة السياسية في البلاد.

ويرجح مراقبون أن تكون حركة النهضة الإسلامية، التي تبوأت المرتبة الأولى في انتخابات 2019 التشريعية، من أبرز الأحزاب التي سيضعف موقفها أكثر.

وخلال الأزمة الصحية نجحت الأحزاب المعارضة في التشكيك في نوايا الحركة الإسلامية خاصة بعد أن عمدت الأخيرة لحشر البلاد في لعبة المحاور لاسيما في ما يتعلق بالملف الليبي ومحاولات توسيع نفوذ تركيا وقطر في تونس.

ودفعت الحركة بمشروعي قوانين قالت إنهما يستهدفان تقوية شراكات تونس مع الدوحة وأنقرة، لكن معارضيها اتهموها بمحاولة "بيع تونس لقطر وتركيا".

ولعل أبرز الأحزاب التي سعت إلى قطع الطريق أمام التصويت على هاتين الاتفاقيتين الحزب الدستوري الحر الذي نجح في لفت النظر إليه مع بداية تفتت أحزاب معارضة أخرى على غرار قلب تونس.

ويبني الدستوري الحر، الذي تتزعمه عبير موسي، برنامجه على العداء للإسلام السياسي والدفاع عن الدولة المدنية.

وبالرغم من فشلها في المرور إلى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية العام الماضي إلا أن زعيمة الحزب ناجحة إلى حد الآن في توسيع قاعدتها الجماهيرية وخطف الأضواء أكثر مستفيدة من أخطاء النهضة وتفكك قلب تونس.

وعند الحديث عن الأزمة التي تعيشها حركة النهضة لابد من العودة إلى مسبباتها التي تعد أبرزها داخلية ونابعة من تشدد راشد الغنوشي في قيادة الحركة.

فبعد أن فاجأ الجميع بإعلانه الترشح للانتخابات التشريعية بغية ترؤس البرلمان، وهذا ما حصل، أصبح الغنوشي يدرك تماما أن هذا الخيار تسبب له في ورطة يصعب التخلص منها أو التكهن بخاتمتها.

وتحاول عبير موسي حشد دعم وتأييد الأحزاب الوسطية والشارع للإطاحة برئاسة الغنوشي لمجلس النواب، ودخلت لهذا السبب في اعتصام مفتوح في البرلمان.

على صعيد آخر تجد حركة النهضة نفسها اليوم أمام مأزق انهيار العقد الذي وقعته مع مكونات الائتلاف الحاكم وتوجه كتل نيابية من هذا الائتلاف وأخرى من خارجه لاستبعادها من الحكم.

وخسرت حركة النهضة ورقة قلب تونس (ليبرالي، 38 نائبا) التي كانت تراهن عليه لبناء تحالفات مع ائتلاف الكرامة الشعبوي (21 نائبا) للإطاحة بحكومة الفخفاخ أو إقصاء أحزاب أخرى على خلافات معها من الائتلاف الحكومي.

وضربت الاستقالات قلب تونس ليجد نفسه هو الآخر منهكا بالرغم من أنه لم يمر الكثير على تأسيسه ما جعل مراقبين يرجحون أن الحزب سيشهد نفس مصير نداء تونس الذي فاز بانتخابات 2014 لكنه تفكك بعد ذلك.

علاوة على ذلك، حاولت حركة النهضة تصدير أزمتها الداخلية حيث تتحدث الكواليس عن نوايا لترحيل مؤتمر الحزب الحادي عشر ليكون وباء كوفيد – 19 بمثابة المنقذ لزعيم الحركة من أجل إرجاء المؤتمر إلى حين.

والأسبوع الماضي قام الغنوشي بحل المكتب التنفيذي للحزب في خطوة تؤكد الخلافات التي تشق طريق النهضة.

وإلى أمد غير بعيد كانت حركة النهضة تتباهى بالتماسك داخلها، لكن الاستقالات دحضت هذه النظرية حيث انسحب قياديون بارزون على غرار عبدالحميد الجلاصي وزياد العذاري وزبير الشهودي من الحزب.

وليس ببعيد عن حركة النهضة، يعيش شريكها في الحكم التيار الديمقراطي (يسار اجتماعي) نفس الوضعية الصعبة بعد أن خفت بريق الأسماء اللامعة التي كانت تقود الحزب على غرار محمد عبو وزوجته النائبة سامية عبو بسبب المشاركة في الحكومة.

وقيادات التيار الديمقراطي مثلت في السنوات الأخيرة الصوت الذي يصدح بالحق في نظر شق كبير من التونسيين حيث يطالب بضرورة مكافحة الفساد في تونس وإنهاء تبعيتها إلى هيئات دولية على غرار صندوق النقد الدولي.

ولعل الأزمة التي لم تخرج إلى العلن بعد داخل الحزب أعمق بكثير من أزمته الخارجية حيث لم ينجح حتى في إعادة توزيع المهام بعد تفرغ أبرز قياداته (محمد عبو وغازي الشواشي ومحمد الحامدي) للعمل الوزاري.

في المقابل لا يزال حزب حركة تحيا تونس، الذي يتزعمه رئيس الحكومة السابق يوسف الشاهد، يُكافح من أجل إعادة المسك بزمام الأمور رغم تمثيليته الضعيفة في البرلمان (14 نائبا).

فحزب الشاهد الذي يعد مكونا من مكونات الائتلاف الحكومي لا يُسمع له ضجيج في ظل تحديات كبيرة.

ولا يزال هو الآخر عاجزا على إعادة توزيع الأدوار في بيته الداخلي حيث يتولى أمينه العام قيادة وزارة الاستثمار والتعاون الدولي.

في الجهة المقابلة يقف حزب حركة الشعب (قومي) ليستقوي بشرعية الرئيس قيس سعيد في خلافاته مع الإسلاميين.

وبالرغم من أن تمثيليتها في البرلمان ضعيفة مقارنة بأحزاب أخرى إلا أن حركة الشعب نجحت في خطف الأنظار على الساحة السياسية من خلال طرح مقترح تشكيل "حكومة الرئيس" بعد سقوط حكومة الحبيب الجملي الذي كلفته حركة النهضة.

وحتى الآن تُكابد حركة الشعب من أجل إقصاء شريكها حركة النهضة من الائتلاف الحكومي.

في المحصلة يعيش المشهد البرلمان التونسي على رمال متحركة حيث تخوض حركة النهضة معركة طويلة الأمد لكنها ستنهكها حتما بالنظر إلى اجتماع كل "الأعداء" على ضرب رمزية زعيمها وتقليم أظافر حلفائها في الداخل. ومما لا شك فيه أن الحزب الدستوري الحر أبرز مستفيد من الأزمات التي باتت تطبق الحصار على الغنوشي وحركته حيث يتصدر الحزب العناوين من البرلمان من خلال تحركاته الرامية لوقف "عبث الإسلاميين بمصالح تونس" بالرغم من أن وجاهة هذا الموقف من عدمه يُطرح للنقاش.

> خروج خلافات الرئيس قيس سعيد والنهضة إلى العلن سيجعل كل الأحزاب التي كانت مترددة تُجاهر بعدائها للغنوشي وحزبه

ولا شك أن خروج خلافات الرئيس قيس سعيد والنهضة إلى العلن سيجعل كل الأحزاب التي كانت مترددة تُجاهر بعدائها للغنوشي وحزبه الذي يخوض معركة البقاء.

لكن الأهم من هذا كله أن المعركة داخل البرلمان ستقتصر على التلاسن والتراشق بالتهم بين النهضة وبقية الأحزاب وهو ما ستكون له تداعيات كبيرة على العهدة البرلمانية أولا وعلى التجربة الديمقراطية ثانيا حيث سئم التونسيون المعارك الجانبية والأيديولوجية التي لا تهدأ والتي تحيد عن الدور الأساسي لمؤسسات الدولة.